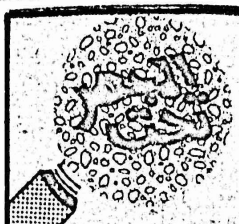

" لايصلح العطار..."!

دأبت وسائل الاعلام وخاصة الاميركية على محاولة غرس فكرة معينة في اذهان وعقول بني البشر. فهي لا تفك تتحدث عن "نمط الحياة الاميركية" وتحاول تصويره وكانه النموذج الذي يجب ان نطمح الى تحقيقه كل الشعوب، وهي مزعق صباح مساء بان الرأسمالية القديمة التي فضح مساوئها مفكرو الاشتراكية العلمية وبينوا طرق القضاء عليها، قد تحولت الى "اقتصاد مختلط" تمكن من تحقيق الرفاه والمساواة ونجح في "التخلص" من عيوب رأسمالية القرن التاسع عشر.

ولكن الدراسة التي يرى القارئ، ملخصاً لاستنتاجاتها في مكان اخر من هذه الصفحة تبين بكل سطوع زيف هذه المزاعم.

وجبروت الاحتكارات الاميركية وسيطرة حفنة منها على اهم مراكز الحياة الاقتصادية الاميركية قد تفاقم بحيث اضطر حتى مجلس الشيوخ الاميركي الى التحقيق في الامر.

ان ازدياد تركز الثروة في ايدي القلة هو احد القوانين الاساسية التي تحكم تطور المجتمع الرأسمالي. ولن تستطيع كل محاولات التضليل التي تنفق عنها بريحة المنظرين وارباب الدعاية الغربيين ان تخفي هذه الحقيقة!

"ابو فجر"

شركة الزيوت النباتية تجسيد لمشكلة صناعية في بلادنا

تواجه الصناعة المحلية في المناطق المحتلة مشاكل عديدة. ومن الاهمية بمكان دراسة هذه القضايا ومحاولة ايجاد حلول علمية لها لما في ذلك من اهمية في "ايقاف هذه الصناعة على رجليها" وجعلها تلعب دوراً اكبر في بناء القاعدة الاقتصادية المستقلة في البلاد.

واحدى اهم مشاكل الصناعة عندنا هي نجاعة العمل والتوصل الى اكبر قدر ممكن من الكفاءة الانتاجية بحيث تساعد المصانع القائمة على تقليل نفقات الانتاج وعلى الصمود في وجه المنافسة القوية التي تتعرض لها سواء من قبل الصناعة الاسرائيلية او الاجنبية.

وشركة الزيوت النباتية بنابلس هي احدى اكبر المؤسسات الصناعية في بلادنا وتصلح لان تكون مثلاً محسوساً على ما نريد بحثه. فهذه الشركة التي بدأت انتاجها بشكله الحالي عام ٥٩ - بعد تخارب وفشل في مواد اخرى استمر ٧ سنوات - تشغل حوالي ٢٣٠ عاملاً وبلغ راسمالها الاساسي ٤٢٠ الف دينار.

تعاني الشركة من ارتفاع كبير في سعر كلفة منتجاتها ورغم ان هذه الكلفة لا تنعكس على بيان الخسائر والارباح في الشركة وذلك بسبب السعر الاحتكاري المرتفع الذي تتمتع به في الاردن حيث تتمتع ٨٠ بالمئة من مبيعاتها. فان الشركة عاجزة عن منافسة المنتجات الاسرائيلية او المستوردة في الاسواق المحلية.

ولعل اهم اسباب ارتفاع التكلفة في هذه الشركة هي:

١. عدم مراعاة الوسائل العلمية في الادارة وينجم ذلك عن تسليم مراكز مسؤولة الى اناس غير اكفاء اذ يكون التعيين على اساس الصلات المعينة او القرابة وليس على اساس القدرة.

٢. الافتقار الى التخطيط والدراسات العلمية لدى شراء الاجهزة، فقد اشترت الشركة العديد من الالات والاجهزة بمبالغ باهظة ولكنها اهملتها بعد فترة قصيرة كما حدث لاجهزة التعارب لتكرير السمنة والتي اهملت رغم دفع الشركة حوالي ٢٠ الف دينار ثمنها، او جهاز تحليل الزيوت (الكروموتومراف) لتاهط الثمن الذي اهمل لعدم توفر الامكانات الفنية لتشغيله.

٣. لا علمية وسائل صيانة الالات مما يؤدي الى صرف مبالغ كبيرة على اصلاح اجهزة من الحين لاخر كما حدث في قسم توليد البخار والكهرباء.

٤. ارتفاع اسعار المواد الخام بسبب التعاقد مع مصدر واحد لها منذ اكثر من عشر سنوات ونتيجة عدم وجود لجنة فنية لدراسة عطاءات العرض بحثم

٥. الوضع المتردي الذي يعيشه العمال مما يقلل من انتاجهم: فلم يعمل العامل العادي خلال السنوات الاخيرة عشر الماضية الا على زيادة قدرها ١٩ بحاراً اي بمعدل ١٧٣ فرشاً في السنة! وحجمه دائم في السنة بدل معظم ملاحه وعائلته. هذا ان الوجبة الساخنة التي كانت تقدم للعمال بمبلغ ٥٠ فلساً قد استعيض عنها بوجبات طعام يقدمها طباخون باسعار باهظة.

ان التغلب على الصعوبات المذكورة سيساهم في زيادة كفاءة العمل وفي تقليل التكلفة وسيساعد بالتالي على تقوية مواقع الشركة امام المنافسة.

دول «أوبيك» تدافع عن مصالحها في وجه استغلال الاحتكارات العالمية

تدرس الدول المنتجة للنفط الاعضاء في منظمة اوبك حالياً امكانية استبدال الدولار بصفته عملة حسابات عمليات النفط بعملات اخرى وذلك بسبب ازدياد هبوط قيمة الدولار.

وكانت الولايات المتحدة قد رفضت عام ٧١ التبديل الحر للدولارات الموجودة لدى شركائها التجاريين بالذهب. ثم جرى تخفيض قيمة النقد الاميركي الا ان الدولار استمر في فقدان قوته الشرائية.

ويقول الخبراء ان الدولار قد فقد في العامين الماضيين ما لا يقل عن ٣٠ بالمئة من قدرته الشرائية. كذلك فان تعامل دول الاوبك بالدولار فقط مفيد جدا لاميركا. فالاخيرة تستطيع اصدار ما شاءت من الدولارات الورقية.

كما يجب الاخذ بعين الاعتبار ان اسعار البضائع التي تستوردها بلدان الاوبك من اميركا وغيرها من الدول الراسمالية قد ازدادت بسبب التضخم. فقد ازداد سعر طن القمح الاميركي الذي تستورده الكثير من بلدان اوبك خلال السنوات الاربع الماضية من ١٨ الى ٤٠ دولارا. وكذلك فقد ازدادت اسعار الصلب والاجهزة الصناعية الاميركية بالنسبة لهذه البلدان من مرتين الى اربع مرات.

ومكذا يوجد لدى بلدان اوبك اسباب قوية لتركيز اهتمامها على ازالة الاثار المدمرة لارتباطها التقليدي بالدولار. وتطرح الآن اقتراحات محددة في هذا المجال. فقد اعد العراق والجزائر مثلاً خطة تستطيع بلدان اوبك بموجبها رفض الدولار رفضاً باتاً كوحدة اساسية للحسابات في العمليات النفطية.

وهناك فكرة تدعو الى تشكيل البلدان العربية لسوقها المالية ووحدتها النقدية في الحسابات. وتوجد لدى البلدان المنتجة للنفط والتي تسعى حقا الى استخدام عائداتها من اجل تقدمها الاجتماعي والقضاء على تخلفها والعمل على التطور الاقتصادي في مناطقها ومساعدة البلدان الاخرى في العالم الثالث، توجد خبرة كبيرة في النضال من اجل مصالحها المشروعة.

من المسؤول عن عرقلة تصدير الخضروات الى عمان

طولكرم - تتراكد الصعوبات سنة بعد اخرى، في وجه تصدير الخضروات الشتوية المزروعة تحت البلاستيك الى اسواق الاردن. وسنة بعد سنة تجرى تخفيض كميه الخضار المصدره الى سوق عمان بالنسبة للدونم. وتلما وراءه الزراعة الاردنية، ومكتب شؤون الارض المحتلة، الى المماطلة والتسويف بشان اصدار تصاريح التصدير. في محاولة لاحتكار السوق لصالح خضرواب الاغوار الشرقية. التي تعود لكبار الملاكين. وكسب الوقت اللازم لتسويقها باسعار عالية. وهي المواطن الاردني المسكين. ولحق الضرر بمزارعي الضفة الغربية.

ان هذا التصرف يتناقض مع تاكيدات السلطات الاردنية حول دعم الصمود في المناطق المحتلة. ولا يمكن تفسيره الا كنوع من الابتزاز السياسي.

الاتحاد السوفياتي: اسعار المواد الاساسية على حالها منذ سنوات

موسكو - اعلن هنا ان اسعار المواد الاساسية كاللحم والزبدة والسكر والسمك ستبقى كما كانت عليه منذ عشر سنوات.

كما انخفضت اسعار التلفزيونات والبرادات وبعض انواع القماش والملابس والاحذية، وارتفعت في الوقت ذاته بعض الاسعار الاخرى. ومنها اسعار البن، وبعض البضائع المستوردة.

ومن الجدير بالذكر ان اسعار المواد الاساسية في البلدان الراسمالية ومنها بلادنا قد ارتفعت عدة اضعاف عما كانت عليه قبل عشر سنوات.

وسوف ترتفع اسعار البضائع نتيجة ارتفاع تكاليف الحصول عليها مثل الذهب والبلاتين. والطريف في الامر ان الحكومة السوفيتية قررت اهداء كل عرسين خاتمي زواج ذهب وذلك لعدم تحميلهما نفقات اضافية. والجدير بالذكر ان استعمال الذهب على شكل حلي غير شائع في الاتحاد السوفييتي

وعلى الرغم من زيادة اسعار بعض المواد فان اسعارها

والى جانب ذلك زادت المداخيل الفعلية لكل فرد من السكان بنسبة ٣٫٥ في المائة. كما ارتفعت مداخيل الفلاحين بنسبة ٤٫٣ في المئة، وبني من المساكن ما تعادل مساحته السكنية حوالي ١١٠ مليون متر مربع او ٢٫٢ مليون شقة مريحة مما اتاح تحسين الظروف السكنية لاحد عشر مليون مواطن سوفياتي.

وازداد الدخل القومي بمقدار ١٣٫٥ مليار روبل اي بزيادة قدرها ٣٫٥ بالمئة عن سنة ٧٦. كما ازداد الانتاج الصناعي بنسبة ٧٫٥ بالمئة.

وازدادت قيمة الانتاج الزراعي بمقدار ٣٫٥ مليار روبل، رغم الظروف المناخية المعقدة. وازداد انتاج اللحوم بالقياس الى عام ٧٦ بنسبة ٩ بالمائة والحليب ٦ بالمائة والبيض ٨ بالمائة والصوف ٥ بالمائة.

والجدير بالذكر ان ابواق الدعاية الغربية قد اقامت الدنيا ولم تقعدها حول ما يسمى بـ "نقص

في أميركا: الثروة تزداد تركزاً في أيدي القلة

نشرت في الولايات المتحدة، مؤخراً، نتائج دراسة اشرف عليها احد مساعدي مجلس الشيوخ الاميركي. وتتعلق هذه الدراسة بالبحث عن القوة الاقتصادية التي تتمتع بها كبريات الاحتكارات الاميركية. وقد شملت اكبر ١٣٢ شركة في اميركا.

وبينت نتائج هذه الدراسة المثيرة، التي نشرتها مجلة "تايم" الاميركية في عددها الصادر بتاريخ ٧٨.١.٣٠، حقائق تكشف عن ازدياد تركز رؤوس الاموال في ايدي بضعة شركات احتكارية ضخمة تستطيع عن طريق امتلاك حصة الاسد من اسهم الشركات الكبيرة الاخرى وسيطرتها على الاصوات المقررة فيها، ان تحدد السياسة العامة لهذه الشركات.

وتبرز جدوى هذه الاحتكارات من الجدول التالي الذي يبين وضع اكبر خمس شركات بالنسبة للشركات الـ ١٣٢ الكبرى في الولايات المتحدة:

اسم الشركة	عدد الشركات التي تحتل فيها احد اكبر خمس مراكز في قطاعها الاساسي	مدى سيطرة الشركة على قطاعها الاساسي
١. موبيل	٥٦	٣٧
٢. ستاندرد	٢٥	٧
٣. [illegible]		
[illegible]	٢٤	٣
٤. [illegible]		
[illegible]	١٩	٢
٥. بروديشال اسورنس	١٨	٤

علام يدل هذا الكلام؟

انه يبين ببساطة ان حفنة قليله من الشركات الاحتكارية الكبرى في اميركا لا تتعدى عددها اصابع اليد الواحده تسيطر على اهم مواقع النشاطات الاقتصاديه في الولايات المتحده. وبسيطرتها هذه فانها تضمن توجيه سير الاقتصاد الامريكي لصالح هذا الاخطبوط ذي الاذرع الخمسه.

فاين الحديث عن دولة "الرفاه" والرأسمالية "الشعبية" وتكافؤ الفرص بين المواطنين